

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 24 إبريل 2017 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6321)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 التصدي لعوامل انتشار التطرف والإرهاب

الإمارات اليوم

03 تعزيز دور التعليم في تحقيق رؤى الدولة

تقارير وتحليلات

04 دلالات تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الإمارات

05 هل بدأت أسطورة «داعش» في الانهيار.. في ظل هزائمه الأخيرة؟

06 مجلة «استراتيجيك كالتشر»: الاستفتاء الأخير في تركيا سيعزز العلاقات مع روسيا

شؤون اقتصادية

07 وزير المالية السعودي: عجز موازنة الدولة تراجع إلى 26 مليار ريال خلال

الربح الأول

متابعات عالمية

08 بريطانيا تغلق حسابات 60 إيرانياً على صلة بالعقوبات



التصدي لعوامل انتشار التطرف والإرهاب

لا شك أن أي مواجهة فاعلة لظاهرة التطرف والإرهاب، تقتضي التعامل مع العوامل التي تقف وراءها، سواء كانت اقتصادية أو أمنية أو سياسية أو ثقافية، حيث أثبتت خبرة الأعوام القليلة الماضية، أن هذه الظاهرة لا تنمو وتنتشر إلا في مناطق الأزمات والصراعات، فهي التي توفر بيئة خصبة للجماعات المتطرفة لنشر أفكارها الهدامة، من خلال استغلال الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة في هذه المناطق في تجنيد النشء والشباب، وتحريضهم على ممارسة العنف والإرهاب، بدعوى أنه السبيل إلى تغيير المجتمعات. وهذا ما عبر عنه بوضوح معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، في تصريح له، أول من أمس، بمناسبة ترحيب دولة الإمارات العربية المتحدة بانتهاء معاناة المختطفين القطريين والسعوديين في العراق بعد طول احتجازهم، وتقديم التهاني إلى دولة قطر الشقيقة، قيادة وشعباً، لانتهاء هذه المحنة الإنسانية، حيث أكد معاليه «أن الإرهاب في المنطقة والعالم يتغذى من الفوضى وعدم الاستقرار»، داعياً إلى «تضافر الجهود كافة للتصدي له وتجفيف منابعه واجتثاثه من جذوره».

ولا شك في أن الاضطرابات التي شهدتها العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، من فوضى، وغياب لسلطة الدولة في بعض المناطق، وبروز الخطاب الطائفي والعنقي المدعوم من أطراف خارجية، وتصاعد حدة الأزمات الاقتصادية والمعيشية، شكلت بيئة مثالية لقوى التطرف والإرهاب، لكي تطل برأسها وتعمل على توسيع وجودها وبناء قواعد للانطلاق إلى دول المنطقة بأكملها، وخاصة مع فوضى انتشار السلاح وسهولة انتقاله بين الحدود، نتيجة لحالة الفراغ الأمني في بعض المناطق، وهو ما أدى إلى توفير مصادر لتسليح الجماعات الإرهابية بأسلحة متقدمة ولديها قدرة كبيرة على الفتك والتدمير، على النحو الذي أظهرته العمليات الإرهابية الجبانة التي تعرضت لها العديد من دول المنطقة في الآونة الأخيرة، فضلاً عن تعرض العديد من الدول الأوروبية أيضاً لعمليات إرهابية، بواسطة من يطلق عليهم «الذئاب المنفردة»، التي تتبنى الفكر الهدام لهذه الجماعات الإرهابية.

إن ما شهدته العديد من دول المنطقة في الآونة الأخيرة من تصاعد لخطر الجماعات الإرهابية والقوى التي تدعم الفكر المتطرف، يؤكد النظرة البعيدة المدى لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقراءتها الناقبة والعميقة لمصادر التهديد الحقيقية لأمن واستقرار وتنمية المنطقة ومجتمعاتها وشعوبها، وما يجب القيام به في مواجهة هذه المصادر التي تشكل بيئة خصبة لنمو وانتشار التطرف والإرهاب. لقد استطاعت الإمارات من خلال استراتيجية شاملة ومتكاملة، أن تصدى لظاهرة التطرف والإرهاب، ومنعت انتقال الفكر المتطرف والهدام إلى أراضيها، وقدمت تجربة ثرية تمثل مصدر إلهام لدول المنطقة والعالم في هذا الشأن، لأنها تتبنى نهجاً شاملاً يأخذ في الاعتبار كل العوامل والأسباب التي لها علاقة بانتشار التطرف والإرهاب، سواء كانت اجتماعية أو سياسية واقتصادية أو دينية أو ثقافية. فعلى الصعيد التنموي تؤمن الإمارات بضرورة العمل على تخفيف وطأة الفقر على الصعيدين الإقليمي والعالمي في إطار من التنمية الاقتصادية الفاعلة وجعل ذلك على رأس أولويات المجتمع الدولي، ولهذا تعمل على تعظيم الاستفادة من مساعداتها الخارجية، بحيث لا تلبى فقط احتياجات إنسانية، وإنما أيضاً إنمائية وتنموية، بحيث تسهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والصحية والتعليمية في المناطق الفقيرة، ولعل هذا يفسر تصدرها دول العالم كافة، في تقديم المساعدات التنموية الإنسانية لعام 2016، وفقاً لتقرير لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي صدر في وقت سابق من شهر إبريل الجاري. وفي الوقت ذاته، ترى الإمارات ضرورة العمل على تعزيز مبادئ العدالة والقانون الدولي وتعميق احترام حقوق الإنسان في العالم، لأن من شأن ذلك أن يقضي على النزاعات والمظالم التي تستغلها الجماعات المتطرفة والإرهابية في الترويج لأيديولوجياتها الهدامة. كما تعمل الإمارات أيضاً، على تعزيز ثقافة السلام والتسامح، من خلال جهودها التي لا تتوقف في نشر قيم الوسطية والاعتدال وقبول الآخر والانفتاح وغيرها من القيم التي تسد الطريق أمام نزعات الغلو والتعصب والتكفير، وتعزز من التعايش البناء بين الشعوب والأديان والثقافات والحضارات المختلفة.

تعزير دور التعليم في تحقيق رؤى الدولة

لطالما آمنت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأة الاتحاد بأن التعليم هو المحرك الرئيسي للتنمية واللبنة الأساسية لبناء المجتمعات المتقدمة، وهذا النهج غرس بذوره المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وسارت عليه من بعده قيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، وقد تكاتف الأيدي وتضافرت الجهود من أجل الارتقاء بالمنظومة التعليمية وتوفير أفضل السبل والمناهج التعليمية وتزويد المؤسسات التعليمية بأعلى المعايير والتكنولوجيات العالمية من أجل الارتقاء بدور التعليم في تحقيق الرؤى والخطط الاستراتيجية في المديين القريب والبعيد، التي تتبناها الدولة وفي مقدمتها «رؤية الإمارات 2021» و«مئوية الإمارات 2071». وفي هذا الإطار دعا سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي رئيس مجلس التعليم والموارد البشرية، المدارس في الدولة إلى الانخراط في تحقيق الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأن تضعها ضمن مهامها الرئيسية ورسالتها، وأن توعي الطلبة وأولياء الأمور بأهميتها وأن تستثمر مهارات طلبتها وأفكارهم وجهود معلمها وكل من له علاقة بالعملية التعليمية في وضع الخطط والمبادرات لتحقيق تلك الأجندة الوطنية وأهدافها، وذلك في كلمة سموه خلال حفل نظمه مجلس التعليم والموارد البشرية مؤخراً لتكريم 30 مدرسة متميزة حققت نتائج استثنائية على مستوى الدولة في الاختبارات الدولية بنسختها الأخيرة 2015، وذلك في كليات التقنية العليا للطلاب في دبي؛ وتعد تلك الاختبارات إحدى مبادرات مجلس التعليم والموارد البشرية، والتي أنت ضمن مبادرات الأجندة الوطنية المتعلقة بنتائج دولة الإمارات العربية المتحدة في الاختبارات الدولية، وذلك في إطار جهود تحقيق أفضل الممارسات التعليمية للنهوض بمستوى التعليم بالدولة، وتحفيز المدارس على المضي قدماً في تجويد أداؤها وتحقيق التنافسية عبر المخرجات التعليمية العالية الجودة وتحقيق رؤية وتطلعات القيادة الرشيدة فيما يتعلق بمؤشرات الأجندة الوطنية عبر وصول الدولة ضمن أعلى 20 دولة على مستوى العالم في الاختبارات الدولية بحلول عام 2021.

وفي السياق ذاته، وضمن جهود تحقيق الأجندة الوطنية ورؤية الدولة 2021، بدأت وزارة التربية والتعليم، مؤخراً عملية تقييم المدارس الحكومية بهيئة ومعايير وآليات جديدة، تتماشى مع الخطة التطويرية للتعليم، التي شرعت بها الوزارة، لتشمل في المرحلة الأولى 162 مدرسة، وتستمر عملية التقييم لجميع المدارس حتى نهاية عام 2017، ويكمن الهدف الرئيسي من عملية التقييم في تسليط الضوء على مدى جودة أداء مستويات المدارس، في ضوء معايير الإطار الموحد على مستوى الدولة، ودعم المدارس في معرفة واقعها ونقاط وألويات التحسين والقوة، حتى تستطيع بناء خطتها التطويرية بشكل أكثر دقة وصدقية، كما تسهم في تأييد الممارسات الجيدة والمبتكرة للتعليم، وتعميم المتميز منها، ومساعدة قادة المدارس على اتخاذ قراراتهم بشأن أولويات التطوير لتنفيذ السياسات والأهداف الوطنية.

يعدّ مدى تطور قطاع التعليم من أهم مؤشرات قياس تحضر الدول وتقدمها، ولم نجد دولة علا شأنها وتقدمت إلا وكانت قد سلّحت شعوبها بالتعليم الحديث، ولذا يحظى قطاع التعليم بأهمية فريدة من نوعها لدى القيادة الحكيمة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي لم ولن تألو جهداً في بذل الغالي والنفيس من أجل الارتقاء بهذا القطاع الذي يعد حجر الأساس في العملية التنموية، كما أن الارتقاء بواقع التعليم ومخرجاته هو استثمار حقيقي في حاضر الوطن ومستقبله، حيث تقع على كاهل المؤسسات التعليمية مسؤولية إعداد الأجيال تربوياً وأخلاقياً وتعليمياً، فهي البيئة الخصبة التي يكتسب منها النشء النسبة الأكبر من معارفه ومهاراته، لذا يجب أن تتوافر فيها أفضل الأسس والمعايير القائمة على الابتكار والإبداع، الأمر الذي يساعد على بناء أجيال واعية ومثقفة قادرة على المشاركة بفاعلية في تنفيذ الخطط والرؤى التنموية لوطنها واستكمال مسيرة التميز التي تتسارع خطى الدولة فيها لتعزيز تنافسيتها عالمياً والوصول إلى المكانة التي تستحقها على الصعد كافة.

دلالات تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الإمارات

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تصدرها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك منطقة غرب آسيا بشكل عام، على صعيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث صنفتها تقرير «أونكتاد»، العام الماضي في المركز الثامن عالمياً ضمن الاقتصادات الواعدة في جذب الاستثمار الأجنبي، كما صنفتها ضمن أكبر 15 وجهة استثمارية عالمية بشكل عام لتشكل نموذجاً مثالياً في بيئة الأعمال.

الدولة على مختلف الصعد ولاسيما مع قانون الاستثمار المتوقع صدوره قبل نهاية العام الجاري، بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها الإمارات والسياسات الاقتصادية القائمة



على الانفتاح، فضلاً عن الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به الدولة؛ تلك العوامل مجتمعة جعلت من الإمارات محوراً استراتيجياً للاستثمارات الأجنبية وملاذاً آمناً لكبرى الشركات العالمية، ونجحت الدولة خلال الأعوام الأخيرة في إقامة شراكات مع القطاع الخاص وأطلقت العديد من المشروعات العملاقة في كل القطاعات، للارتقاء بالخدمات المقدمة ورفع الإنتاجية والكفاءة، واستطاعت الإمارات مواكبة المستجدات الإقليمية والعالمية ما أسهم في تعزيز تنافسيتها واستدامة نموها الاقتصادي، وعزز جاذبيتها الاستثمارية وثقة المستثمرين بمناخ الأعمال ومستقبل الدولة من جميع المناحي.

وفي السياق ذاته، أكدت وزارة الاقتصاد أن النمو الاستثماري لم يقتصر على التدفقات الواردة، وإنما ارتفع حجم الاستثمارات الإماراتية الصادرة للخارج إلى 9.3 مليارات دولار خلال عام 2015 لتتبوأ الدولة بذلك موقعها كأكبر مستثمر عربي في الخارج لنهاية عام 2015، مع توقع نمو تلك الاستثمارات من 5 إلى 10% في العام الجاري. ويعكس ذلك مضيّ دولة الإمارات العربية المتحدة بخطى ثابتة نحو تحقيق خططها ورؤاها التنموية الشاملة المتجسدة في «رؤية الإمارات 2021»، والرامية بشكل رئيسي إلى تقليص الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل، وذلك عن طريق خلق اقتصادات غير نفطية تتسم بالاستدامة قائمة على المعرفة والابتكار، قادرة على تحقيق النمو، والسبيل إلى ذلك هو فتح الباب أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية وتمهيد الطريق أمام أصحاب الأعمال من خلال توفير بيئة مثالية لممارسة الأعمال وفق أعلى المعايير العالمية، وهذا يزيد من تنافسية الدولة على الصعيد العالمي، وقد استطاعت الإمارات بالفعل أن ترسخ بصمتها وباتت اليوم مركزاً عالمياً لجذب الاستثمارات الأجنبية بفضل ما تمتلكه من فرص واعدة وما زال أمام الإمارات الكثير لتقدمه.

وصل حجم الاستثمارات الأجنبية التي جذبتها الإمارات العام الماضي إلى 12.65 مليار دولار، بنمو 10% مقارنة بـ 11.5 ملياراً عام 2015، ومن المتوقع أن تتخطى حاجز 14 مليار دولار في

نهاية العام الجاري بحسب توقعات وزارة الاقتصاد، ولذلك، سيصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي إلى الدولة إلى 138 مليار دولار في نهاية العام الجاري مقارنة بـ 124 مليار دولار العام الماضي. ولم يقتصر هذا النمو المتحقق على إمارة بعينها، بل إنه نجم عن رؤية تنموية شاملة تبناها إمارات الدولة كافة، حيث شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بإمارة أبوظبي نمواً بنسبة 8% عام 2016، ليصل إلى ما يفوق 95.15 مليار درهم، مقارنة بـ 88.95 ملياراً في عام 2015. وستبلغ التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة المتوقعة إلى دبي بنهاية العام الجاري 26.8 مليار درهم، بنسبة نمو 5% مقارنة بـ 25.5 مليار درهم خلال العام الماضي 2016. كما احتلت دبي المركز السابع عالمياً في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2016، واحتلت المركز الثالث عالمياً من حيث عدد المشاريع الأجنبية التي استقطبتها العام الماضي بنحو 247 مشروعاً. وقد نجحت الشارقة عام 2016 في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بلغت قيمتها نحو 912 مليون درهم، مع توقع أن ينمو معدل ضخ الاستثمارات الأجنبية في الإمارة بنسبة 15% بنهاية العام الجاري.

يعكس تقدم مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة في التقارير الدولية دلالات عدة، لعل أهمها؛ تمتع الدولة ببيئة استثمارية محفزة للمستثمرين بدءاً من البنية التحتية المتطورة، بما في ذلك شبكة الطرق والمواصلات والخطوط اللوجستية من مطارات وموانئ ومناطق حرة تتسم بدرجة عالية من المرونة والتسهيلات، وكذلك توافر الكفاءات البشرية المؤهلة، وموقع الدولة الجغرافي الاستراتيجي الذي جعل منها بوابة دخول إلى دول المنطقة، فضلاً عن البيئة التشريعية التي تكفل حقوق جميع الأطراف وتعزز من ثقة من المستثمر الأجنبي بإمكانات

هل بدأت أسطورة «داعش» في الانهيار.. في ظل هزائمه الأخيرة؟

الهزائم الأخيرة التي تعرض لها تنظيم «داعش» في العديد من مناطق نفوذه الرئيسية، كالعراق وسوريا وليبيا، تشير إلى قرب انهيار أسطورة التنظيم، وخاصة في ظل حالة الاصطفاف الإقليمي والدولي حول ضرورة تفعيل جهود محاربه خلال الفترة المقبلة.



الكبار في المعارك، وكان أبرزهم من يلقب بوزير الحرب في داعش «جولد مراد خاليموف»، ووزير الإعلام أبو محمد الفرقان. كما تراجعت إيرادات التنظيم المالية بصورة كبيرة بعد سلسلة الضربات الجوية التي شنها التحالف الدولي، واستهدفت عمليات نقل النفط التي يديرها التنظيم، ما أثر في التنظيم، وخاصة فيما يتعلق باستمراره في دفع رواتب المنتسبين إليه أو في قدرته على تجنيد عناصر جديدة.

• الأولوية التي تعطيها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للقضاء على «داعش»، التي تجسدت بوضوح في خطاب التنصيب الذي ألقاه ترامب في العشرين من شهر يناير الماضي، والذي تعهد خلاله بالعمل على فرض تحالفات قديمة وتشكيل أخرى جديدة وتوحيد العالم المتحضر ضد ما سماه «الإرهاب الإسلامي المتطرف»، في إشارة إلى تنظيم «داعش» والقاعدة، وغيرهما من التنظيمات المتطرفة والإرهابية التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. وترجم هذا الخطاب فيما بعد في خطة العمل التي كشفت عنها إدارة ترامب في شهر مارس الماضي لهزيمة «داعش»، ليس في العراق وسوريا فحسب، بل في جميع المناطق التي يوجد فيها أيضاً، كما تضمنت هذه الخطة العديد من الإجراءات السياسية والدبلوماسية والعسكرية لتفعيل الحرب ضد التنظيم، من بينها دعوة دول وجهات دولية أخرى للمشاركة في التحالف الدولي ضد «داعش». ثم جاء الاجتماع الأخير لوزراء خارجية دول التحالف الدولي ضد «داعش» بواشنطن في شهر مارس الماضي، ليجسد بوضوح حالة التوافق الإقليمي والدولي بشأن ضرورة القضاء على «داعش»، حيث أكد أهمية تبادل المعلومات من قبل الشركاء في التحالف، والمشاركة في الضربات العسكرية وتفعيل جهود تجفيف موارد داعش المالية.

تعرض تنظيم «داعش» خلال الأشهر القليلة الماضية لهزائم فادحة، سواء فيما يتعلق بطرده من مناطق نفوذه الرئيسية في كل من العراق وسوريا وليبيا، أو فيما يتعلق بتجفيف مصادره المالية، فضلاً عن استنزاف قدراته العسكرية في المعارك المتواصلة التي يخوضها على أكثر من جبهة. ففي العراق خسر التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها، وفقد الكثير من قياداته التي كانت تقود معاركه ضد قوات الجيش العراقي، فيما هربت قيادات أخرى إلى سوريا. وتشير تطورات المعارك على الأرض إلى أن تحرير الموصل نهائياً من سيطرة «داعش» بات قريباً، وخاصة مع الدعم الكبير الذي تقدمه الولايات المتحدة للحكومة العراقية في هذا الشأن، حتى إن تقارير عدة نشرت مؤخراً رسالة منسوبة إلى أبو بكر البغدادي زعيم التنظيم، تضمنت الإقرار بهزيمة «داعش» في الموصل. وفي سوريا، فإن «داعش» يواجه خسائر كبيرة بعد تكثيف التحالف الدولي لغاراته على المناطق التي يتمركز فيها التنظيم في الرقة، إلى درجة دفعت التنظيم إلى نقل عاصمته وقياداته من الرقة إلى دير الزور. وفي ليبيا وبرغم الصراع بين حكومة الوفاق الوطني، المدعومة من الأمم المتحدة، وحكومة شرق ليبيا، فإن «داعش» مُني بهزيمة كبيرة بعد طرده من معقله الرئيسي في مدينة «سرت». كما تعرض التنظيم لضربة قوية من جانب الجيش اللبناني، يوم السبت الماضي، بعد مقتل المفتي الشرعي للتنظيم بمنطقة عرسال، علاء الحلبي، الملقب «المليص»، كما اعتقل الجيش عشرة إرهابيين آخرين تابعين للتنظيم في العملية نفسها. وفي ضوء ما سبق، فإن الأسطورة التي حاول «داعش» أن يصنعها لنفسه باتت أقرب إلى الانهيار، وخاصة بالنظر إلى المعطيات والاعتبارات الآتية:

- تزايد الانشقاكات داخل صفوفه في الآونة الأخيرة، على خلفية الخلافات المتزايدة بين العديد من قياداته حول كيفية مواجهة الحملات التي يتعرض لها التنظيم، وتشير العديد من التقارير الإعلامية إلى هروب بعض قيادات «داعش» في سوريا والعراق بعد انشقاقها عن البغدادي، خوفاً من اعتقالها وتعرضها للمحاكمة بتهم ارتكاب جرائم حرب.
- تآكل قدرات التنظيم، الاقتصادية والعسكرية، حيث خسر «داعش» خلال الأشهر الماضية العديد من عناصره وقادته

مجلة «استراتيجيك كالتشر»: الاستفتاء الأخير في تركيا سيعزز العلاقات مع روسيا

نشرت مجلة «استراتيجيك كالتشر»، تقريراً على موقعها الإلكتروني، أشارت فيه إلى أن فوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالاستفتاء الأخير سيوسع من سلطته الحاكمة، وسيسهل في إعادة صياغة علاقات أنقرة بكل من روسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

والدفاعي والاقتصادي مع موسكو. ولهذا، فإن من المتوقع أن تولي تركيا اهتماماً أكبر للشرق الأوسط وأوراسيا ووسط آسيا، وتستهدف السياسة الخارجية إلى وضع نفسها في مركز قوة عالمية، إضافة إلى رغبتها في أن



أشار التقرير إلى أن بعض المنظمات الأوروبية، اعتبرت أن هذا الاستفتاء سيؤثر بالسلب في علاقات تركيا بدول أوروبا وسيؤدي إلى تدهور العلاقات بشكل أكبر، وخاصة أن الرئيس التركي تم تحذيره من أنه

تصبح قائدة غير رسمية للعالم المتحدث بالتركية. وتظهر تركيا اهتماماً متزايداً بالانضمام إلى الاتحاد الأوراسي بعد أن تمت دعوتها إلى الانضمام إليه في 2014، الأمر الذي من شأنه أن يفتح المجال للجانب التركي للتجارة مع دول المنظمة والاستفادة الاقتصادية منها، وعلاوة على ذلك، فإن العديد من دول الاتحاد الحالية ومن يرغبون في انضمام تركيا، يسعون إلى دعم مصالحهم وإبرام صفقات مع تركيا في مجالات أخرى. وسيسهل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوراسي بالإضافة إلى منظمات أخرى في تعزيز سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد والتي تعزز من مكانة أنقرة في العالم. وقد أمضت تركيا عشرات السنوات في محاولة لدخول الاتحاد الأوروبي برغم علمها منذ البداية استحالة ذلك، كما أنها رغبت في أن تصبح قائداً للمنطقة بعد ما يطلق عليه أحداث «الربيع العربي»، والآن فإنها تسعى إلى تغيير أولويات سياستها الخارجية.

وأشار التقرير إلى أن روسيا وتركيا تواجهان تساؤلاً حول ما يجب عليهما فعله عندما يتم طرد داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية خارج سوريا، إلى جانب إيران، فيجب على الثلاثي أن يقود عملية سلام، ويمكن أن تبدأ العملية بتشكيل تحالف خارجي، ولا يجب أن ينسى أحد أن روسيا كانت أول دولة يزورها أردوغان بعد الانقلاب الذي فشل، وكان بوتين أول من يتواصل مع أردوغان بعد هذا الحادث. وإذا نجحت الجهود المشتركة في سوريا، فإن الفرص المربحة في التجارة الثنائية والاستثمار المتبادل والسياحة ستعمل على تنمية العلاقات بين روسيا وتركيا، وكانت الدولتان قد اتخذتا خيار عدم الاستسلام للتأثير الغربي، في أن تحمي المصالح الوطنية، وسوف يعمل تطوير العلاقات الثنائية على تحقيق ذلك.

إذا نفذ تهديده بإعادة تطبيق عقوبة الإعدام، فإنه بذلك سينهي كل احتمالات التقارب مع الاتحاد الأوروبي. كما أنه سيصعب من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. لكن التقرير ذهب إلى أن نتيجة هذا الاستفتاء ستعزز تطوير العلاقات الثنائية مع روسيا، حيث إن موسكو تريد حكومة مستقرة في أنقرة والتي ستلتزم بسياساتها لحماية مصالح تركيا الدولية، واعتبر بعض المراقبين أن هذا الاستفتاء كان بمنزلة إعطاء حرية أكبر للسلطة لاتخاذ قرارات متعلقة بالسياسة الخارجية وغيرها. ولفت التقرير النظر إلى أن هناك اتجاهين أساسيين في السياسة الخارجية التركية في الوقت الحالي، وهما: الأزمات مع الاتحاد الأوروبي والأزمة السورية، ففي الوقت الذي استمرت فيه العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في التدهور، فإن الأزمة السورية تعد الفرصة الوحيدة لتوضيح السياسة الخارجية التركية، وأسهل طريقة لفعل ذلك بالتعاون مع روسيا وإيران، ومن خلال محادثات أستانة يمكن للثلاثي (التركي - الروسي - الإيراني)، المساعدة في حل الأزمة السورية، حيث إن كل الأطراف تملك مصالح مشتركة.

واعتبر التقرير أن الاستفتاء الأخير يعطي لتركيا الحصانة في التعاملات الخارجية، وأعلن أردوغان في زيارته لروسيا في شهر مارس الماضي، أن التحالفات مثل الناتو أو غيرها والتي تتجاهل مصالح تركيا، لا تملك الحق في التشكيك في طرق تركيا لحماية نفسها، وقال إنه لا أحد يملك الحق في انتقاد سياسة تركيا بشأن الوضع السوري أو في مفاوضاتها الحالية مع روسيا لشراء نظام دفاعي مضاد للصواريخ، وألمح الرئيس التركي إلى أن قمة مارس الماضية بين الجانب الروسي والتركي خلقت بيئة لتعزيز التعاون الأمني

وزير المالية السعودي: عجز موازنة الدولة تراجع إلى 26 مليار ريال خلال الربع الأول

في العام الحالي، مؤكداً أن الحكومة مستمرة في برنامج الإصلاح الاقتصادي وستكشف جهودها الرامية إلى تحقيق برنامج التوازن المالي والخصخصة وزيادة الإيرادات غير النفطية في إطار أهداف الرؤية الطموحة للمملكة 2030. وأشار إلى أن إعادة هذه البدلات والمزايا كما كانت ستتعاكس بشكل عام وإيجابي على الاقتصاد السعودي على المدى القريب من حيث الزيادة في حجم السيولة وتعزيز القوة الشرائية ودعم النشاط الاقتصادي وتشجيع البيئة الاستثمارية ورفع ثقة القطاع الخاص، كما يؤدي هذا النشاط إلى حراك إيجابي يضع التضخم في مستويات مناسبة بعد النمو السلبي في الفترات الماضية، وخاصة أن الحكومة حققت نجاحات في ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.



كشف وزير المالية السعودي محمد الجدعان عن تحسن أداء الموازنة السعودية العام الحالي. وقال إن نتائج الربع الأول من عام 2017 لأداء الميزانية العامة للدولة تظهر أن الإيرادات كانت أفضل مما هو متوقع والمصروفات أقل مما هو معتمد للفترة، حيث بلغ عجز الموازنة نحو 26 مليار ريال، بينما المتوقع كان نحو 50 مليار ريال. وقال وزير المالية في تصريح بمناسبة إصدار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أمراً ملكياً بإعادة جميع البدلات والمكافآت والمزايا المالية لموظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، إن الحكومة حققت نجاحات في ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي من خلال استهداف خفض قدره 80 مليار ريال في العام الماضي و17 مليار ريال

بنوك مصر «وفرت» 28 مليار دولار منذ تعويم الجنيه



قال وكيل محافظ البنك المركزي المصري، طارق فايد، أمس الأحد، إن البنوك العاملة في مصر وفرت 28 مليار دولار لتلبية احتياجات العملاء وتديير الاعتمادات المستندية منذ تحرير سعر الصرف وحتى العاشر من إبريل الجاري. وقررت مصر تحرير سعر صرف الجنيه في الثالث من نوفمبر من العام الماضي في محاولة لجذب التدفقات الأجنبية. وأضاف البنك المركزي أنه تم «سداد مستندات تحصيل واعتمادات مستندية بنحو 19 مليار دولار وفتح اعتمادات مستندية بنحو 9 مليارات دولار». وتابع: «حجم عمليات التجارة الخارجية المنفذة خلال الفترة من الثالث من نوفمبر 2016 حتى العاشر من إبريل 2017 بلغ 28 مليار دولار». وتبذل مصر جهوداً حثيثة لإنعاش اقتصادها المنهك منذ ثورة 25 يناير 2011 من خلال تحرير سعر الصرف ورفع الدعم تدريجياً وإقرار عدد من القوانين، التي تستهدف إعادة جذب المستثمرين الأجانب.

ألمانيا تدعم خطة لزيادة الاستثمارات الخاصة في إفريقيا



النقد الدولي» و«البنك الدولي». وقال إن ألمانيا التي تتأسس مجموعة العشرين تدفع بخطة لجعل الدول الإفريقية شريكة مع دول محددة أعضاء في المجموعة ومع مقرضين دوليين، مثل «البنك الدولي» لجذب مستثمرين من خارج القارة الإفريقية إليها. ومن المقرر أن تركز المرحلة الأولى من المقترح على رواندا والسنغال وتونس والمغرب وساحل العاج. وقال: «إذا كنا نريد ضمان الاستقرار والأمن على المدى البعيد فعلياً مواصلة سد فجوة الثروة بين الدول الغنية والفقيرة في هذا العالم، وخصوصاً في القارة الإفريقية».

قال وزير المالية الألماني فولفجانج شوبله إن تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ضروري لتجنب نمو مدمر للشعبوية بينما كان يتحدث عن خطة لزيادة الاستثمارات الخاصة في إفريقيا. وقال في كلمة في واشنطن «إذا لم نفعل شيئاً لتغيير ذلك فإنه يمكننا أن نتوقع نمواً للأحزاب الشعبوية ولانعدام الاستقرار في أنحاء العالم». وأضاف خلال منتدى معني بالبنية التحتية العالمية في مقر بنك التنمية بين الأمريكتين: «نرى ذلك بالفعل في بعض أنحاء العالم». ويشترك شوبله في اجتماعات الربيع لـ«صندوق



استطلاع: نصف البريطانيين سيصوتون للمحافظين

أظهر استطلاع نشر، أمس الأحد، أنّ نصف البريطانيين يؤيدون حزب المحافظين بزعامة رئيسة الوزراء تيريزا ماي، قبل الانتخابات التشريعية المبكرة في يونيو المقبل. وبحسب الاستطلاع الذي أجراه مركز «كومريس» لصحيفة «سنداى ميرور»، فهذه هي المرة الأولى منذ يناير 1951 التي يصل فيها المحافظون إلى عتبة الـ 50% من نوايا التصويت. وبذلك يكون حزب المحافظين قد كسب أربع نقاط مقارنة بالأسبوع الماضي، بينما نال حزب العمال 25% من نوايا التصويت، كما بقي حزب الليبراليين الديمقراطيين المؤيدين لأوروبا عند عتبة 11%.

وقال رئيس «كومريس» أندرو هوكنز إنّ هناك «تحدياً خاصاً في الانتخابات التي قد تشهد مشاركة ضعيفة، وقد يكون من الصعب التنبؤ بنتائجها، وذلك قبل سبعة أسابيع من التصويت. وكانت تيريزا ماي دعت مؤخراً -في إعلان مفاجئ- إلى تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة في الثامن من يونيو المقبل. وكان يُفترض أن تجرى الانتخابات التشريعية المقبلة في 2020، لكنّ تيريزا ماي رأت أنه الوقت المناسب لمحاولة تعزيز شرعيتها وإطلاق يدها مع بدء سنتين من المفاوضات المتعلقة بخروج بلادها من «الاتحاد الأوروبي».

وفي السياق ذاته، أظهر استطلاع رأي، أول من أمس السبت، أجرته «مؤسسة أوبنيوم البحثية» أن حزب المحافظين يتصدر السباق بفارق 19 نقطة مئوية عن حزب العمال.



بريطانيا تغلق حسابات 60 إيرانياً على صلة بالعقوبات

أعلنت مؤسسة «بلاك ستون الحقوقية» (Blackstone Solicitors) البريطانية، أن حسابات 60 مواطناً إيرانياً أغلقت بسبب قضايا تتعلق بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران، قبل الاتفاق الدولي حول برنامجها النووي المثير للجدل. ونقلت صحيفة «الجارديان» البريطانية عن مسؤولين في المؤسسة المذكورة، أنه منذ وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية وحديثه حول مراجعة الاتفاق النووي، تم إغلاق حسابات 60 إيرانياً. وبحسب الصحيفة، رفضت البنوك البريطانية تقديم تفسيرات لقرار إغلاق حسابات الإيرانيين في بريطانيا، لكن وسائل إعلام أكدت أن الأمر يتعلق بتواطؤ أصحاب تلك الحسابات مع النظام الإيراني في مشاريعه النووية. وذكر مستشارون قانونيون في مؤسسة «بلاك ستون» يمثلون المدّعين الإيرانيين، أن هذه الخطوة في البنوك البريطانية تأتي بعد معالجة جميع العقوبات النووية ضد إيران بعد الاتفاق النووي. وأشاروا إلى أن أمريكا والحكومات الأوروبية أكدت مراراً أن العقوبات الإيرانية المفروضة لم تستهدف المدنيين والمواطنين العاديين، بل جماعات على صلة بمشاريع النظام النووية. وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت في مطلع إبريل الجاري، أن بعض العقوبات ضد إيران سوف تبقى قائمة لمدة 8 سنوات أخرى، ولاسيما العقوبات المتعلقة بحقوق الإنسان والإرهاب. وأكدت الخارجية البريطانية في بيان لها، نشر عبر موقعها الإلكتروني، حول تحديث قائمة العقوبات على إيران، أن التجار البريطانيين الذين يسعون للتعامل التجاري أو الاستثمار في إيران يجب أن يتأكدوا من أن تعاملهم مع النظام الإيراني يحترم تلك العقوبات.